الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة
- حالة الجزائر-

محمد يدو – جامعة البليدة2
سمية بوخاري – جامعة البليدة2

ملخص:

يعتبر الوقوف على ماهية الاستثمارات السياحية، ضرورة ملحة أمام كل باحث ومهتم بالتنمية المستدامة لتحديد مجال تدخل القطاع السياحي الذي أصبح يمثل أحد الأولويات في برامج التنمية ليس في الدول المتطورة فحسب، بل حتى في الدول النامية.

وتعد الجزائر إحدى الدول النامية التي تفطنت لأهمية الاستثمارات السياحية فأولتها الأهمية في برامجها التنموية مخصصة لها اعتمادات معتبرة لجعلها تساهم في التنمية المستدامة ، تجسدت من خلال تخطيطها لإستراتيجية وطنية تتماشى مع متطلبات الصناعة السياحة الدولية الراقية.

وبالرغم من كل هذا إلا أن نصيب الجزائر من الاستثمارات السياحة العالمية لا يزال ضعيفا إذا ما قورنت بالإمكانيات والطاقات، لذلك لا بد من ضرورة تدعيم القطاع السياحي.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمارات السياحية، التنمية ، التنمية السياحية المستدامة.

Summary:

A stand on what Tourism investments, an urgent need for every researcher interested in sustainable development to determine the area within the tourism sector, which has become one of the priorities in development programmes not only in developed but also in developing countries.

And Algeria is one of the developing countries, which Taftnt of the importance of tourism investments Voltha important in their development programs dedicated her considerable credits to make them contribute to sustainable development, epitomized by planning for a national strategy in line with the requirements of high-end international tourism industry

In spite of all this, however, Algeria's share of the global tourism investment is still weak when compared to the possibilities and energies, so it must be the need to strengthen the tourism sector.

Keywords: tourism, tourism investment, development, sustainable tourism development.

تمهيد:

تحتاج عملية النهوض بالتنمية السياحية المستدامة، في أية دولة خاصة النامية منها إلى رؤوس أموال ضخمة، وهذا لن يتوفر إلا عن طريق الاستثمار في هذا القطاع.

فالاستثمارات السياحية تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم، ذات دور مهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الأجنبية وفرصة للتشغيل وهدفا رئيسيا لتحقيق برامج التنمية، كما أن التوسع في الاستثمارات السياحية صاحبه تغيرات ثقافية واجتماعية وبيئية.

وعلى الرغم من امتلاك الجزائر مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهلها لأن يكون من أكثر مناطق العالم جذبا للسياح، إلا أن حصتها في السياحة العالمية تبقى جد ضئيلة، وهي لا تتناسب مع ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية وحضارية.

وعليه:"**إلى أي مدى يمكن للاستثمارات السياحية أن تساهم في تحريك عجلة التنمية السياحية المستدامة؟**"

وانطلاقا من الإشكالية السابقة ارتأينا أن تتضمن هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

- المحور الأول: الاطار العام للاستثمارات السياحية؛
- المحور الثاني: ماهية التنمية السياحية المستدامة؛
- المحور الثالث: دور الدولة الجزائرية في تشجيع الاستثمارات السياحية؛
- المحور الرابع: الاستثمارات السياحية ودورها في تفعيل التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: الإطار العام للاستثمارات السياحية.

إن الاستثمارات بشكل عام والاستثمارات السياحية بشكل خاص تشكل صناعة القرن الواحد والعشرين، باعتبارها عنصرا حساسا وأداة فعالة للنهوض بالنشاط الاقتصادي لذا أغلب الدول تجد فيها العديد من المزايا المغرية التي تحفزها للأخذ بها، مع الرغبة منها في تسطير عدة أهداف تتوقع تحقيقها مستقبلا.

لذا سنتناول في هذا المحور التعريف بالاستثمارات السياحية، سماتها وأهم أهدافها.

1- ماهية الاستثمارات السياحية:

لقد وردت عدة تعاريف للاستثمار السياحي نذكر أهمها فيما يلي:

"الاستثمار السياحي هو ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مرورا بوسائل الترفيه والنزهة والخدمات الإضافية المرتبطة بها ". [1]

"الاستثمار السياحي هو كل إقامة لمنشآت سياحية، وفق القواعد المتعلقة بالفندقة وأسس الإستثمار بشكله العام، و التي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ لإنجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية." [2]

ويعرف أيضا على أنه"صناعة مركبة من عدة أنشطة سياحية، و كل نشاط فيها لا يعتبر صناعة قائمة بذاتها ولكنها عندما تجتمع تمثل صناعة سياحية، و من ذلك:صناعة الإقامة، صناعة النقل..." [3].

كما أن الاستثمار السياحي ذو طبيعة مزدوجة فهو استثمار في الأراضي والمباني والتشييد، والاستثمار في التجهيزات.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعطي تعريف شامل للاستثمار السياحي:

"هو عبارة عن نشاط يقوم به أشخاص طبيعيين أو معنويين محليين كانوا أم أجنبيين للقيام بالخدمات السياحية: كإنشاء الفنادق وأماكن الإقامة وغيرها من الخدمات التكميلية مثل:خدمات المواصلات تسويق الأسفار، المطاعم والملاهي التي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وفق مخططات التهيئة السياحية بهدف الحصول على أرباح وفوائد".

2- سمات الاستثمارات السياحية.

تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من السمات، نذكر أهمها فيما يلي:. [5]

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.
- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات.
- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى.
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عال من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك.
- الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، و لا يمكن نقلها من مكان لآخر.

3- أهداف الإستثمارات السياحية.

يسعى المستثمر في المجال السياحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حفاظا على مكانته ولتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1- أهداف اقتصادية: تتجلى الأهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية فيما يلي:

- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول.
- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية.
- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات.

2- أهداف سياسية: تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية السياحية في:

- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي.
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى.
- تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

3- أهداف اجتماعية: تهدف الاستثمارات السياحية اجتماعيا إلى:

- رفع مستوى المعيشة.
- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي.

• القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

المحور الثاني: ماهية التنمية السياحية المستدامة.

تأتي أهمية التنمية السياحية من كونها أصبحت من الأنشطة المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وحتى التنمية الاجتماعية، مما أصبح البعض يسعى إلى جعل تنمية السياحة صناعة مستقبلية دائمة.

لذا سنتناول في هذا المحور التعريف بالتنمية السياحية المستدامة، أهداف التنمية السياحية المستدامة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1- تعريف التنمية السياحية:

لقد تعدد المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياحية بتعدد وجهات النظر إليها، فيرى البعض أنها:" تحقيق زيادة مستمرة في الموارد السياحية أو في الإنتاجية السياحية، إلا أنها لا يمكن أن تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط أو أجزاء منه ببناء فنادق وقرى سياحية، وإنما يجب أن تمتد إلى أهداف محددة وطنية وقطاعية وإقليمية".

وتعرف التنمية السياحية عل أنها:" التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين".[6]

أما التنمية السياحية المستدامة فهي:" التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة". [7]

كما تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها: "تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو أيهما".[8]

2- أهداف التنمية السياحية:

للتنمية السياحية أهداف عدة، أهمها:

- تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى، وبالتالي تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية[9].
- تعقيم الآثار الايجابية للسياحة في النواحي الاجتماعية والثقافية.
- دعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة وذلك برفع إنتاجية الموارد البشرية التابعة لقطاع السياحة.
- المساهمة في تنمية البيئة والاهتمام بمناطق الجذب السياحي.

3- دور التنمية السياحية المستدامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة ويترتب عليها مجموعة من التأثيرات التنموية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية نذكرها فيما يلي[10]:

1.3- التنمية السياحية المستدامة والتنمية الاقتصادية:

يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي إلى انتقال الأموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع أي كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية وبالتالي معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة مما يؤدي إلى اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات.

- قدرتها على امتصاص البطالة: حيث تعمل التنمية السياحية على خلق فرص عمالة متعددة في القطاع السياحي مثل شركات السياحة، المطاعم، الفنادق، شركات النقل السياحي، المحلات، محلات بيع المنتجات التقليدية..الخ خصوصا إيجاد فرص عمل في المناطق الريفية.

- زيادة الاستثمارات في الصناعات الغذائية وصناعة الأثاث الفندقي.. الخ من خلال إضافة خطوط إنتاج جديد ومصانع جديدة نتيجة زيادة الطلب على المنتجات السياحية وهذا يؤدي إلى تشغيل عمالة إضافية لمسايرة زيادة الطلب.

- المساهمة في التنمية المحلية والعمرانية وذلك بتنمية مناطق جديدة للجذب السياحي مما يسهم في تحقيق نمو متوازي على مستوى الاقتصاد الكلي.

- تحسين وضع ميزان المدفوعات: السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات.

- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب: على المواد الغذائية، رسوم التراخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بصناعة السياحة.

2.3- التنمية السياحية المستدامة والتنمية الاجتماعية:

- للسياحة دور هام في رفع مستوى معيشة الشعوب وتحسين نمط حياتهم.
- تعمل على توفير مراكز الترفيه والثقافة لخدمات المواطنين إلى جانب السياح.
- تساعد على تطوير الأماكن وتوفير مختلف الخدمات العامة بالدولة.
- رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.
- تعمل التنمية السياحية على زيادة فرص التبادل الثقافي والحضاري بين المجتمع المضيف والزائر.
- تعمل على استغلال السياحة من خلال التهيئة العمرانية.
- يساهم قطاع السياحة في فك العزلة الجغرافية وتنمية المناطق النائية.

3.3- التنمية السياحية المستدامة والتنمية الثقافية:

-تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين.
- توفير التمويل اللازم للحفاظ على التراث والمواقع الأثرية والتاريخية.
- تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والمعلومات والخبرات بين السياح والمجتمع المضيف (الحوار بين الحضارات).

4.3- التنمية السياحة المستدامة والتنمية البيئية:

- تساعد على إنشاء المتنزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها.
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات.

– زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف وبالتالي المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.

المحور الثالث: محفزات الاستثمارات السياحية في الجزائر:

للاستثمارات السياحية أهمية قصوى في اقتصاديات مختلف الدول النامية، التي تواجه العديد من المعوقات والمشاكل التنموية، وعليه فإن هذه الدول ومنها الجزائر تتنافس في خلق مناخ الاستثمار الملائم، ومنح التسهيلات والضمانات المختلفة للمستثمرين.

لذا سنتناول في هذا المحور الجهود المستمرة التي بذلتها بلادنا في خلق وتهيئة مناخ استثماري مناسب للمشاريع السياحية في مجال القوانين والتشريعات.

1-المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي في مرحلة التسعينات:

لقد صدر في هذه المرحلة القانون رقم:90-10 المؤرخ في:14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض[11]، والذي كان يهدف إلى تنظيم قواعد إقتصاد السوق مع التأكيد على حرية مبدأ الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي[12] ، حيث أتاح المجال لدخول رؤوس أموال أجنبية، ومن المزايا التي منحها هذا القانون للاستثمارات في الجزائر، بما فيها الاستثمارات السياحية نجد:

- إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة.
- ضمان الحماية الدولية (الضمانات المتفق عليها دوليا والمصادق عليها من قبل الجزائر).

كما جاء في المرسوم التشريعي رقم:93-12 المؤرخ في:05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي ينص على حوافز وتشجيعات وإعفاءات عامة إضافة إلى حوافز خاصة، تمنح للاستثمارات التي تنشأ في المناطق التي تطمح الدولة إلى تنميتها وهذا وفق الأنظمة الاستثمارية التالية:[13]

- **النظام العام:**يخص الاستثمارات التي تنجز خارج المناطق الحرة والنوعية.
- **نظام المناطق الخاصة:**يخص المناطق ذات الأولوية في التنمية (مناطق التوسع الاقتصادي).
- **نظام المناطق الحرة:**يخص الفضاءات المحددة التي لا تخضع للأنظمة الجبائية والجمركية.
- **نظام الاتفاقيات الخصوصية:**تخص الاستثمارات الإستراتيجية التي تمنحها الدولة على أساس اتفاقيات خاصة.

و تتمثل المزايا الممنوحة للاستثمارات السياحية فيما يلي:[14]

- الحرية التامة في الاستثمار المباشر 100%أو عن طريق الشراكة.
- ضمان التحويلات إلى الخارج بالنسبة لرأس المال المستثمر والمداخيل المترتبة عليه.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للممتلكات والخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حق التحويل ومن الضريبة الجبائية.
- إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم الأعمال بالعملة الصعبة في حالة تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة.
- الإعفاء الكلي لمدة من 2 إلى 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركة، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

وعن الامتيازات الإضافية بالنسبة للمناطق الخاصة فهي:

- تأخذ الدولة على عاتقها جزئيا أعباء مساهمة المستثمر في الضمان الاجتماعي.
- تخفيض تكميلي للمعدل المخفض للضريبة على الأرباح التي أعيد استثمارها في منطقة مخصصة ومنح شروط إمتيازية للحصول على الأراضي.
- معدلات منخفضة ب:5‰ في مادة تسجيل العقود التأسيسية وزيادة رأس المال.
- تأخذ الدولة على عاتقها كليا أو جزئيا الأعمال المتعلقة بالهياكل القاعدية.
- تطبيق نصف الضريبة على المؤسسات في كل الأنشطة.

والجدول الموالي يلخص كل المزايا الممنوحة للاستثمارات بما فيها الاستثمارات السياحية:

جدول رقم (01):المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمارات السياحية.

نظام الامتياز	عام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الإنجاز	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات
حقوق التحويل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل للعقود ورفع رأس المال	%0.5	%0.5	%0.5	%0.5
الرسم العقاري	إعفاء من 2 إلى 10 سنوات	إعفاء من 5 إلى 10 سنوات	إعفاء لمدة 7 سنوات على الأقل	إعفاء لمدة 10سنوات
الرسم على القيمة المضافة	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	%3	%3	%3	%3
أشغال المنشآت القاعدية	لا شيء	تحمل جزئي أو كلي	تحمل مقدر ب 50%	تحمل جزئي أو كلي
تنازل عن الأراضي العمومية	إتاوة تأجيرية بقيمة حقيقية	امتيازات تستطيع أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50%من سعر التنازل	امتيازات تستطيع أن تصل إلى الدينار الرمزي

المصدر:حيزية حاج الله، مرجع سبق ذكره، ص:201.

كما تم إنشاء صندوق خاص من أجل تمويل عمليات تطوير الصحراء الجزائرية، وهذا لجذب المشاريع التنموية حسب المادة 85 من القانون رقم:97-02 المؤرخ في:31 ديسمبر 1997[15] والمتضمن قانون المالية لسنة 1998.

2-المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي في ظل الألفية الثالثة.

في هذه المرحلة صدر الأمر رقم:01-03 المؤرخ في:20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[16]، والذي يمنح مجموعة من الإجراءات التشجيعية أهمها:حرية الاستثمار سواء كان للشخص الطبيعي أو المعنوي، والمساواة بين المستثمرين مهما كانت جنسياتهم.

ولقد عمل المشرع الجزائري بموجب هذا الأمر على وضع محفزات للاستثمار ضمن نظامين أساسين هما: النظام العام والنظام الاستثنائي، لكنه أعاد هيكلة هذه المزايا بموجب الأمر رقم: 06-08

المؤرخ في: 15 جويلية 2006[17] المعدل والمتمم للأمر رقم:01-03 المؤرخ في: 20 أوت 2001 ، وأصبح منح المزايا يتم بحسب نوعية النشاط الاستثماري المقام لتفادي تعقيدات الأنظمة السابقة وذلك كما يلي:

- **المزايا الممنوحة للاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار منح الامتياز أو الرخصة أو تلك المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات:**

إن كان المستثمر بصدد إنجاز الاستثمار فإنه يستفيد من:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة ، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار بموجب الأمر رقم:06-08 المؤرخ في:15 جويلية 2006[18] المعدل للأمر رقم:01-03 المؤرخ في:20 أوت 2001، و الذي خفّض منها ولم يحدد نسبة التخفيض.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل المكلية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية للاستثمار.

أما بعد انطلاق استغلال المشروع وبعد مرور 3 سنوات من معاينته فيستفيد المستثمر من:

- الإعفاء من أرباح الشركاء وكذا الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- **المزايا الممنوحة للاستثمارات التي تنجز في مناطق تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:**

عند الإنجاز يستفيد المستثمر من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي يتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2‰ فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال حسب المادة 8 من الأمر رقم:06-08.[19]
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومن الحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار.
- تكفل الدولة كليا أو جزئيا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أما بعد معاينة انطلاق الاستغلال فيستفيد من:[20]

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات إبتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية للاستثمار.
- منح مزايا من شأنها تحسين أو تسهيل الاستثمار مثل تأجيل العجز أو آجال الاستهلاك.

وهناك مزايا أخرى ممنوحة للاستثمار السياحي منصوص عنها في قانون التنمية المستدامة للصناعة السياحية وقوانين المالية وهي:

• فيما يخص **قانون التنمية المستدامة:** أصدر المشرع الجزائري سنة 2003 المادة 04 من القانون رقم:03-01 المؤرخ في:17 فيفري 2003[21] المتعلق بالتنمية المستدامة، وينص على أنه: يستفيد المستثمر في قطاع الصناعة السياحية من دعم الدولة والجماعات الإقليمية، وحسب المادة 07 من نفس القانون توفر الدولة كل الشروط الضرورية لترقية ودعم المستثمرين على إنجاز المشاريع السياحية في المناطق التي تحتل مكانة إستراتيجية تؤهلها لأن تكون قبلة للعديد من السواح.

ووفق المادة 11 من نفس القانون[22] يقع على عاتق الدولة إعداد الدراسات وأشغال التهيئة لمناطق التوسع السياحي، كما يستفيد المستثمرون من سهولة اقتناء العقار السياحي الذي لا يكون محل بيع إلا إذا كان لفائدة الاستثمار السياحي.

• أما **وفق قوانين المالية** فالامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي متعددة نذكر منها:

- تستفيد الخدمات المقدمة في المحطات الإستشفائية المعدنية من تخفيض الرسم على القيمة المضافة ب: 7%، حسب المادة 18 من القانون رقم:03-22 المؤرخ في:28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004.[23]

- إنشاء صندوق وطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية فيما يخص الاستثمارات التي تقام في المناطق الشاطئية ، يتكفل بالنفقات والتدخلات الإستعجالية في حالة وقوع تلوث بحري مفاجئ حسب المادة 125 من القانون رقم:02-11 المؤرخ في:24 ديسمبر 2002.[24]

- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتهم المتعلقة بالخدمات المقدمة على مستوى ولايات الجنوب الجزائري، ويقدر التخفيض ب: 20% لمدة 5 سنوات حسب المادة 08 من القانون رقم[25]: 03-23 المؤرخ في:28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004.

- تحدد نسبة الضريبة على أرباح الأنشطة السياحية ب:19%حسب المادة 5 من الأمر رقم:08-02 المؤرخ في:24 جويلية 2008.[26]

- كما يطبق الإهتلاك المالي التنازلي على المباني والمحلات التي تستعملها مؤسسات قطاع الصناعة السياحية في ممارسة نشاطها السياحي حسب المادة 07 من نفس الأمر رقم:08-02.[27]

- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية المنجزة على مستوى ولايات الشمال والجنوب على التوالي، من تخفيض نسبة 3%و4.5%من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية حسب المادة 79 من نفس الأمر رقم:08-02.[28]

- كذلك تستفيد الأعمال المتعلقة بعصرنة المؤسسات السياحية والفندقية المقرر إنجازها في ولايات الشمال والجنوب المحققة في إطار "مخطط الجودة"على التوالي، من تخفيض نسبة 3%و4.5%من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية حسب الأمر رقم:09-01 المؤرخ في:22 جويلية 2009.[29]

- تستفيد عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار السياحي على مستوى ولايات الهضاب العليا والجنوب على التوالي من تخفيض بنسبة 50%و 80%حسب المادة 82 من نفس الأمر رقم:08-02.[30]

- تستفيد الشركات المستثمرة في ولايات إليزي وتندوف وأدرار وتمراست من تخفيض بنسبة 50%من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، أو الضريبة على أرباح الشركات ولمدة 5 سنوات حسب المادة 15 من القانون رقم: 09-09 المؤرخ في: 30 ديسمبر 2009 والمتضمن قانون المالية لسنة 2010.[31]

- كذلك تستفيد من الإعفاء لمدة عشر سنوات المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب ، باستثناء الوكالات السياحة والأسفار وكذا الشركات السياحية المختلطة الناشطة في قطاع الصناعة السياحية ، حسب الفقرة 3 من المادة 10 للقانون رقم: 10-13 المؤرخ في: 29 ديسمبر 2010.[32]

- كما تستفيد من الإعفاء لمدة ثلاث سنوات إبتداءا من تاريخ بداية ممارسة النشاط وكالات السياحة والأسفار ، وكذا المؤسسات الفندقية حسب الفقرة 4 من المادة 10 لنفس القانون.[33]

المحور الرابع: الاستثمارات السياحية ودورها في تفعيل التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

أولت السلطات الجزائرية اهتمام ملحوظ بالاستثمارات في القطاع السياحي منذ الاستقلال، حيث ظهرت عدة هيئات شجعت على النهوض بهذا القطاع الهام ، ليلعب دوره الفعال في التنمية السياحية المستدامة.

كما هناك عدة عوامل أخرى ساعدت على تطور القطاع السياحي منها: الامتداد الكبير لمساحة بلادنا ، وتنوع المناخ، وسهولة عملية نقل التكنولوجيا إلى هذا القطاع أكثر منه من القطاعات الأخرى، ومن ناحية أخرى الموقع الجغرافي الذي يقرب الجزائر من السوق الأوروبية السياحية المصدرة للسياح، وتنوع المنتوج السياحي الجزائري جعلها محل اهتمام الأجانب وقطبا سياحيا هاما.

1- الاستثمارات السياحية في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1989).

1.1-الإستثمارات السياحية غداة الاستقلال:

عند الاستقلال مباشرة ورثت الدولة الجزائرية طاقات إيواء قدرت ب: 922 5 سرير، موزعة كما يلي: [34]

جدول رقم (02):توزيع طاقات الإيواء لقطاع الصناعة السياحية في سنة 1962.الوحدة:سرير

نوع المنتوج السياحي	عدد الأسرة	النسبة المئوية %
حضري	2 377	40
صحراوي	486	8
شاطئي	2 969	50
مناخي	90	2
المجموع	**5 922**	**100**

Source : Heddar Belkacem,"**Rôle Socio-Economique Du Tourisme -Cas D'Algérie**", OPU, Alger, 1988, P:48.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق هو أن المستعمر الفرنسي أعطى إهتمام كبير للسياحة الشاطئية والحضرية حيث بلغت نسبة الاستثمارات السياحية المخصصة لكل منهما 50 % و40 % على التوالي، و هذا تلبية لطلبات السياح آنذاك.

2.1- الاستثمارات السياحية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969):

خلال هذا المخطط تم تسخير 285 مليون دج من أجل انجاز 13081 سرير مخصصة للسياحة الشاطئية والصحراوية، بهدف تطوير قدرات الاستقبال من منشآت قاعدية وموارد بشرية مؤهلة، حيث تم منح الأولوية في هذا الإنجاز للمشاريع الشاطئية ب 2406 سرير، وتم تسجيل العجز في نهاية هذه الفترة ب 10135 سرير، في حين بلغت نسبة تحقيق الأهداف إلى 20%.

وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي حيث يبين توزيع الأسرة المبرمجة حسب أنواع المحطات وحصيلة برنامج المخطط الثلاثي الأول:

جدول رقم (03):توزيع المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة السياحية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969):

الوحدة:سرير

نوع المنتوج السياحي	المشاريع السياحية المبرمجة		المشاريع السياحية المنجزة		العجز	
	عدد الأسرة	النسبة%	عدد الأسرة	النسبة%	عدد الأسرة	النسبة%
المحطات الشاطئية	6 766	51.7	2 406	35.5	4 360	64.5
المحطات الحضرية	1 650	12.6	254	15.4	1 396	84.6
المحطات الصحراوية	1 818	13.9	286	15.7	1 532	84.3
الحمامات المعدنية	2 847	21.8	0	0	2 847	78.20
المجموع	**13 081**	**100**	**2 946**	**22.5**	**10 135**	**77.5**

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير حول المساهمة من أجل تحديد السياسة الوطنية**"، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الدورية رقم:16، الجزائر، 2000، ص:29.

3.1-الاستثمارات السياحية خلال المخطط الرباعي الأوّل (1970-1973):

خلال هذا الرباعي كان الهدف المسطر هو رفع قدرات الإيواء من 70.000 إلى90.000 في نهاية السبعينيات، وبرمجة 35000 سرير خلال الفترة 1790-1973 حيث كان الهدف منه هو :

- تلبية المتطلبات السياحية منها والدولية.
- استكمال وإنهاء البرنامج بميزانية تقدر ب 700 مليون دينار جزائري.
- برمجة 120 مليون دج لانجاز الحمامات المعدنية.

والجدول التالي سيبين كيفية توزيع الاستثمارات السياحية خلال المخطط الرباعي الأول.

جدول رقم (04):حجم الاستثمارات السياحية المقررة في المخطط الرباعي الأول(1970-1973) الوحدة:مليون دج

	المشاريع القديمة التي تعود للمخطط الثلاثي	المشاريع الجديدة		
		الإقامة السياحية	النقل السياحي	الدراسات والهياكل القاعدية
حجم الإستثمارات السياحية	420	221	15	44

Source: Ministère du tourisme et de l'artisanat," **bilan de développement touristique**",1972.

تبين لنا من خلال هذا الجدول أن الدولة الجزائرية أعطت أهمية كبيرة للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي، فلقد خصصت لها 420 مليون دج من إجمالي 700 مليون دج، أما المشاريع الجديدة فلقد حضيت بالمبلغ المتبقي والمقدر ب: 280 مليون دج فقط.

4.1-الاستثمارات السياحية خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

تم في هذه الفترة متابعة العمليات التي لم تنجز في الفترات السابقة ، وبدأ انجاز مشاريع جديدة ضمن برنامج جديد يهدف لتحقيق 25.000 و60.000 سرير قبل نهاية 1977 بغلاف مالي يقدر ب 1230 مليون دج ، غير أن هذه الفترة شهدت انجاز لبعض المراكز السياحية مثل زرالدة ، الأندلس ، مركب سيدي فرج... وبالتالي تحققت 41 % من الأهداف المسطرة لهذه الفترة وما يعاب عليها أن هذه المراكز شهدت إقبالا للسياح المحليين أكثر من الأجانب ، وأن التوزيع لهذه المراكز كان غير عادل لمناطق الوطن.

وكتقييم لهذه الفترة (1967- 1978) نجد أن المبالغ المخصصة لقطاع السياحة بلغت 4290 مليار دينار يقابله 0.9 %من إجمالي الاستثمارات. وسمح هذا القطاع بإيجاد 7252 منصب شغل دائم بنسبة 1 % من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة في القطاع العام، وهي نتائج جد ضعيفة وتظهر مدى العجز الذي يعاني منه القطاع ولاسيما فيما يتعلق بمنشآت الإيواء والاستقبال، مما أدى إلى تحديد إستراتيجية جديدة من أجل تطوير القطاع، واستكمال البرامج التي كانت قيد التنفيذ ولم ينته تنفيذها خلال المخططات السابقة.

ومن خلال المخطط الرباعي الثاني تم إنجاز 820 8 سرير موزعة كما يلي:

جدول رقم (05): توزيع عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).الوحدة:سرير

المشاريع السياحية	عدد الأسرة المنجزة	النسبة%
المحطات الشاطئية	3 400	38.54
المحطات الحضرية	2 620	29.70
المحطات الصحراوية	800	09.07
المحطات المناخية	300	03.40
الحمامات المعدنية	1 700	19.27
المجموع	8 820	100

المصدر:وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

مما سبق نلاحظ أن الدولة الجزائرية اهتمت في هذا المخطط بالمنتج الحضري إذ ارتفعت نسبة الإنجاز فيما يخص عدد الأسرة من 10.34%في المخطط الرباعي الأول إلى 29.70%من خلال هذا المخطط، و أيضا نسبة الحمامات المعدنية قد ارتفعت حيث وصلت إلى 19.27%بعدما كانت 4.37%في المخطط الرباعي الأول.

مما يجعلنا نقول أن الدولة بادرت بتغيير سياستها اتجاه الاستثمار في قطاع الصناعة السياحية الذي أهملته من قبل.

5.1- الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

تناول هذا المخطط عدة محاور نذكر منها:

- برمجة الفندقة الحضرية.
- توسيع الفندقة الصحراوية.
- توسيع الحمامات المعدنية.
- تهيئة مناطق التوسع السياحي، واعتمادها من طرف متعاملين أخرين كأنماط في المشاريع المستقبلية.

حيث تم من خلال هذا المخطط تغيير التوجيهات السياحية من أجل تنمية سياحية خارجية إلى تنمية سياحية داخلية، يهدف إلى تلبية الحاجيات المحلية، بالإضافة إلى برمجة مشاريع استثمارية سياحية، وإكمال المشاريع السياحية الباقية دون انجاز.

وتم اقتراح مبلغ مالي قدره 3400 مليون دج لتغطية تغطية تكاليف المشاريع السابقة الجديدة، من أجل بلوغ 50880 سرير في إطار 89 مشروع سياحي. بنسبة (0.85%) من إجمالي الاستثمارات حيث تم تخصيص 1.6 مليار دج لإتمام المشاريع السابقة و1.8 مليار دج لمشاريع جديدة، إلا أنه في نهاية الفترة لم يتم إنجاز أي مشروع.

وكان توزيع مبالغ المشاريع السياحية خلال هذه الفترة (1980-1984) كما يلي:

جدول رقم(06): حجم الاستثمارات السياحية من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984): الوحدة:مليار دج

المشاريع السياحية	المبلغ المخصص	النسبة%
المشاريع الباقية دون انجاز	1.6	47.05
المشاريع الجديدة خلال المخطط	1.8	52.94
المجموع	**3.4**	**100**

المصدر:من إعداد الباحثان بناء على معلومات مقدمة من وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

6.1-الإستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الثاني (1984-1989):

خلال هذا المخطط تم إعطاء الأولوية للسياحة الداخلية على حساب السياحة الدولية ، مع البدء بتنفيذ برامج خاصة لاستقبال السياح الأجانب.

وتضمن هذا المخطط عدة أهداف نذكر منها:

- متابعة سياسة تهيئة وتطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية.

-تنويع المتعاملين في قطاع الاستثمار، كالجماعات المحلية، والقطاع الخاص، والتحكم في الطلب المتنوع حيث أن تكلفة البرنامج المسطر تبلغ 3500 مليون دج فيحين تم تخصيص 1800 مليون دج فقط.

-خلال هذه المرحلة تم إعادة هيكلة المؤسسات السياحية ولا مركزيتها، وهذا بحل الوكالة الوطنية للسياحة، وأنشأت على غرارها عدة مؤسسات تمثلت في:

- شركة ألتور بتيبازة المكلفة بتسيير الوحدات الشاطئية والصحراوية.
- الشركة الوطنية للفنادق الحضرية بالمدية، والمكلفة بالفندقة الحضرية.
- الشركة الوطنية للدراسات السياحية بسيدي فرج.
- الديوان الوطني الجزائري السياحي بالعاصمة، يهتم بالنشاط التجاري، على خلاف ما كان مكلفا سابقا (ترقية كل السياسة السياحية)

غير أن هذه المؤسسات أظهرت عجزا كبيرا، وهذا يعود لسوء التسيير، وارتفاع تكاليف الأجور المدفوعة، حيث أن في سنة1984 تم دفع 40 % كأجور من رقم أعمالها، وتميزت هذه الفترة أيضا بضعف إنتاجية العمال خاصة في الإدارة بنسبة 84 % لأن أكثر من 50 % كانوا لا يتمتعون بالتأهيل الكافي، كما أن المعايير لا تسمح بتوظيف أكثر من 20 % بالنسبة لهذه الفئة، ومع نهاية 1989 بلغت قدرات الاستقبال الوطنية 48332.

ومن خل الجدول الموالي، نبين توزيع المشاريع السياحية المقرر إنجازها خلال هذا المخطط على النحو التالي:

جدول رقم (07): توزيع الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الثاني(1985-1989):

السنوات	طبيعة المشروع السياحي المبرمج
1985	• إعادة تحريك المشاريع السياحية قيد الإنجاز. • توسيع العديد من الفنادق.
1986	• إنشاء فندق بوهران بقدرة 600 سرير. • إنجاز مشروع سياحي خاص بالمنتوج المناخي في تيكجدة بطاقة إيواء:000 1 سرير.
1987	• إنجاز فندق بجيجل بطاقة إيواء:300 سرير. • إنجاز فندق بأرزيو بطاقة إيواء:300 سرير. • تجديد بعض الوحدات السياحية الصحراوية.
1988	• إنجاز فندق في غرداية بطاقة إيواء:600 سرير. • إنجاز فندق بمدينة الوادي بطاقة إيواء:300 سرير. • إنجاز مركب سياحي بسوق الإثنين بطاقة إيواء:400 سرير. • توسيع الفنادق السياحية بتيمون بطاقة إيواء 120 سرير.

المصدر: خالد كواش، "**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004، ص:154.

2-الإستثمارات السياحية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000).

مع تحسن الظروف الأمنية، بدأت الجزائر تستعيد نوعا ما جذب الاستثمارات نحو قطاع الصناعة السياحية، مما سمح بتطور طاقات إيواء والتي ممثلة كما يلي:

جدول رقم (08):توزيع المشاريع الاستثمارية السياحية المنجزة حسب نوع كل منتوج سياحي للفترة (2000/1998)

السنة	نوع المنتوج السياحي	شاطئي	حضري	صحراوي	مناخي	معدني	المجموع
1998	عدد المشاريع	-	-	-	-	-	-
	عدد الأسرة	12 291	27 836	8 097	3 394	5 981	**57 599**
1999	عدد المشاريع	-	-	-	-	-	-
	عدد الأسرة	19 407	30 827	8 390	1 844	6 434	**66 902**
2000	عدد المشاريع	75	497	95	21	88	**776**
	عدد الأسرة	19 723	31 506	7 679	1 844	6 335	**67 087**

المصدر:من إعداد الباحثان بناء على معلومات مقدمة من وزارة السياحة والصناعة التقليدية. الوحدة: سرير

من خلال الجدول، نلاحظ تزايد مستمر لعدد الأسرة المنجزة من سنة إلى أخرى، حيث أصبح عددها 087 67 سرير سنة 2000، بعدما كان يقدر ب: 599 57 سرير سنة 1998، كما نلاحظ أن الدولة بقيت مركزة كل اهتمامها في المنتوج الحضري، حيث قدر فيه عدد الأسرة المنجزة 506 31 سرير عام 2000 من إجمالي 087 67 سرير منجز، وهي النسبة الأكبر مقارنة بباقي المنتجات السياحية.

فالدولة لم تعطي اهتماما كبيرا لكل المناخي والمعدني. وكذا المنتج الصحراوي الذي يستحوذ على مناطق جد جذابة ويلقى إقبال كبير من السياح المحليين والأجانب.

3-الإستثمارات السياحية مع مطلع الألفية الثالثة (2001-2014):

1.3-الاستثمارات السياحية ضمن برنامج دعم النمو (2001-2004):

تمثل عدد المشاريع الاستثمارية الموجهة لقطاع الصناعة السياحية في نهاية هذا البرنامج، كما هو مبين في الشكل التالي:

جدول رقم (09):عدد المشاريع الاستثمارية السياحية في نهاية عام 2004:

		عدد المشاريع السياحية		طاقات الإيواء	
		العدد (مشروع)	النسبة%	عدد الأسرة (سرير)	النسبة%
المشاريع السياحية	المنفذة	288	59.51	27 292	63.98
	الموقفة	196	40.49	15 370	36.02
المجموع		484	100	42 662	100

المصدر:من إعداد الباحثان بناء على معلومات مقدمة من وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية، الإحصاء السياحي.

بناء على تحليل معطيات الجدول السابق نلاحظ أن عدد المشاريع السياحية المنجزة أكثر من تلك التي توقف إنجازها نهاية عام 2004، حيث بلغ عدد المشاريع السياحية التي تم إنجازها 288 مشروع سياحي من أصل 484 مشروع سياحي بطاقة إيواء 27 292 سرير من مجموع 42 662 سرير، أما التي توقف إنجازها فلقد بلغت 196 مشروع سياحي بطاقة إيواء 15 370 سرير، وهذا التوقف راجع لوجود عدة عراقيل منعت المستثمرين من إنجاز مشاريعهم السياحية.

2.3-الإستثمارات السياحية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

وفيه تم توزيع المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة السياحية كما هي مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (10): توزيع المشاريع الإستثمارية السياحية حسب نوع كل منتوج سياحي نهاية عام 2009.

المنتوج		شاطئي	حضري	صحراوي	معدني	مناخي	مشاريع أخرى	المجموع
عدد المشاريع (مشروع)	المنفذة	66	211	5	11	9	19	**321**
	الموقفة	44	89	3	7	9	1	**153**
عدد طاقات الإيواء (سرير)	المنفذة	9868	20497	695	874	462	1535	**34931**
	الموقفة	7979	6651	156	646	431	14	**15877**

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معلومات جمعت من:

-Ministère de l'Aménagement Territoire de l'Environnement et du Tourisme,"**Etat des Projets d'Investissement Touristique a Fin 2009**".

من الجدول السابق ، نلاحظ أنه ومن خلال البرنامج الذي قامت به الحكومة، ارتفعت نسبة المشاريع السياحية المنفذة إلى 321 مشروع سياحي بطاقة إيواء 931 34 سرير، بعدما كانت في البرنامج السابق (دعم النمو 2000-2004) تقدر ب: 288 مشروع سياحي بطاقة إيواء 292 27 سرير، وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد المشاريع التي توقفت عملية إنجازها والتي تقدر ب: 153 مشروع سياحي بطاقة إيواء 931 34 سرير.

4-الإستثمارات السياحية خلال البرنامج الخماسي (2010-2014):

وفيه تم توزيع الاستثمارات السياحية كالاتي:

جدول رقم (11):توزيع الاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية خلال أكتوبر 2010:

نوع المشاريع السياحية	عدد المشاريع (مشروع)	عدد الأسرة (سرير)
مشاريع استثمار سياحية فندقية قيد الإنجاز	474	أكثر من 45 000
مشاريع إستثمار سياحية شرع في إنجازها	271	29 500
مشاريع إستثمار قرى سياحية	8	2000

المصدر:من إعداد الباحثان بناء على معلومات جمعت من ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص:60.

نلاحظ من خلال الجدول سابقا أن الاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية تتنامى باستمرار في قطاع الصناعة السياحية، إذ يسجل في هذا المجال إنجاز 474 مشروع استثمار سياحي فندقي قيد الإنجاز بسعة طاقة إيواء تقدر بأكثر من 45 000 سرير، أما التي شرع في إنجازها فقد بلغت 271 مشروع سياحي بسعة إضافية تبلغ 29 500 سرير.

وفيما يلي وضعية المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة السياحية خلال أكتوبر 2011:

جدول رقم (12):توزيع المشاريع الاستثمارية السياحية المنفذة على حسب نوع كل منتوج سياحي في أكتوبر 2011.

الوحدة: مشروع

نوع المنتوج السياحي	شاطئي	حضري	صحراوي	مناخي	معدني	المجموع
عدد المشاريع السياحية	172	427	16	15	23	**653**

المصدر:وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية تقييم ودعم المشاريع السياحية.

عموما نلاحظ أن هناك تطور هائل في العدد الاجمالي للمشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة السياحية مقارنة بالسنوات التي مضت ، والتي وصل عددها إلى **695 مشروع**.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذه المداخلة إبراز مفهوم الاستثمارات السياحية كعامل أساسي للتنمية السياحية المستدامة، إذ لم يعد ذلك خيارا بل أصبحت ضرورة فرضتها المنافسة الدولية خاصة من طرف الدول المتقدمة التي تحقق مكاسب جمة من الاستثمارات السياحية من تحقيق مداخيل معتبرة ومناصب شغل وجلب العملات الصعبة.

ومن خلال استعراضنا لبعض الإحصائيات حول الاستثمارات السياحية في الجزائر تبين لنا حقيقة أن الاستثمارات السياحية في الجزائر تعرف تطورا ملحوظا من حيث زيادة عدد طاقات الاستيعاب، فتعظيم الاستفادة من هذا القطاع الاقتصادي الهام وتحقيق تنمية سياحية مستدامة فيه أصبح مرهون بالقدرة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات السياحية سواء كانت محلية أم أجنبية.

التوصيات:

وعلى ضوء ما استنتجناه من خلال بحثنا ، يمكن تقديم التوصيات التالية :

- ✓ ضرورة نشر الوعي السياحي وإبراز أهمية السياحة في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإبراز المقومات السياحية الجزائرية ومنه جلب الاستثمارات السياحية؛
- ✓ استحداث برامج جديدة في عروض الجولات السياحية التقليدية.
- ✓ تنمية البنية التحتية الأساسية مع تطوير أنظمة النقل بكل أشكاله وتوسيع نطاقها، كونها تحتوي على عوامل هامة لجذب المستثمرين.
- ✓ ضرورة التخطيط لتنمية سياحية مستدامة بالتوازي مع التخطيط للبنى التحتية.
- ✓ تنويع المنتج السياحي وتوجيه الاستثمارات السياحية نحو المناطق الجبلية ، والساحلية ، والصحراوية.

قائمة الهوامش والمراجع:

1)–فضيلة عينين، **"النظام القانوني للإستثمار السياحي في الجزائر"**، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، البليدة، 2011، ص:21.

2)–نفس المرجع السابق، ص:21.

3)–أحمد فوزي ملوخية، **"مدخل إلى علم السياحة"**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص:35.

4)–حيزية حاج الله، **"الإستثمارات السياحية في الجزائر"**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة، 2006، ص:69.(بتصرف)

5)– لمزيد من التفاصيل أنظر:

–حميد عبد النبي الطائي، **"التسويق السياحي"**، دار الوراق، الأردن، 2004، ص:198.

–مثني طه الحوري، إسماعيل محمد الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 185–186.

–خالد كواش، **"السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها"**، دار التنوير، الجزائر، 2007، ص ص: 44–45.

6)– امال قلبازة، رشيد يوسفي، **" التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – تقييم وضع السياحة في العالم "**، ملتقى علمي دولي حول:التنمية السياحية في الدول العربية–تقييم واستشراف، جامعة غرداية، 26 و27 فيفري 2013، ص:13

7)– محمد وزاني، مروان صحراوي، ملتقى علمي دولي حول:التنمية السياحية في الدول العربية–تقييم واستشراف، جامعة غرداية، مرجع سبق ذكره، ص:02.

8)– نفس المرجع السابق، ص:.02

9)– أمال قلبازة ، مرجع سبق ذكره، ص:.13

10)– نفس المرجع السابق، ص ص:13–14.

11)- Hocine Benenissad,"Algérie restructuration et réforme économique (1979-1993)", Alger, OPU, 1994, P P: 124-125.

12)-Robert Charvin,Ammar guesmi,"Le cadre juridique des investissements étrangers en Algérie et en France", L'Algérie en mutation, L'harmattan, France, 2001, P: 213.

13)- Robert Charvin,Ammar guesmi,opcit,P P: 234-235.

14)–حيزية حاج الله، مرجع سبق ذكره، ص:200.

15)– القانون رقم:97–02 المؤرخ في:31 ديسمبر 1997 والمتضمن قانون المالية لسنة 1998، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:89، الصادرة بتاريخ:31 ديسمبر 1997، ص:42.

16)–الأمر رقم:01–03 المؤرخ في:20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:47، الصادرة بتاريخ:22 أوت 2001، ص:04.

17)–الأمر رقم:06–08 المؤرخ في:15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم:01–03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:47، الصادرة بتاريخ:19 جويلية 2006، ص:17.

18)–نفس المرجع السابق، ص:18.

19)–الأمر رقم:06–08، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

20)–نفس المرجع السابق، ص:19.

21)–القانون رقم:03–01 المؤرخ في:17 فيفري 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:11، الصادرة بتاريخ:19 فيفري 2003، ص:06.

22)– القانون رقم:03–01، مرجع سبق ذكره، ص:06.

23)–القانون رقم:03–22 المؤرخ في:28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:83، الصادرة بتاريخ:22 ديسمبر 2003، ص:14.

24)-القانون رقم:02-11 المؤرخ في:24 ديسمبر 2002 والمتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:86، الصادرة بتاريخ:25 ديسمبر 2002، ص:47.

25)-القانون رقم:03-22، مرجع سبق ذكره، ص:05.

26)-الأمر رقم:08-02 المؤرخ في:24 جويلية 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:42، الصادرة بتاريخ:27 جويلية 2008، ص:04.

27)-نفس المرجع السابق، ص:04.

28)- الأمر رقم:08-02، مرجع سبق ذكره، ص:04.

29)-الأمر رقم:09-01 المؤرخ في:22 جويلية 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:44، الصادرة بتاريخ:26 جويلية 2009، ص:16.

30)-نفس المرجع السابق، ص:17.

31)-القانون رقم:09-09 المؤرخ في:30 ديسمبر 2009 والمتضمن القانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:78، الصادرة بتاريخ:31 ديسمبر 2009، ص:07.

32)-القانون رقم:10-13 المؤرخ في:29 ديسمبر 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:80، الصادرة بتاريخ:30 ديسمبر 2010، ص:05.

33)-نفس المرجع السابق، ص:10.

34)-عبد القادر هدير، **"واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها"**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006.، ص:146.